المَفْعولُ مَعَهُ

٣١١ ـ يُنْصَبُ تالي الواوِ مَفْعولاً مَعَهْ   في نَحْوِ «سِيري والطَّريقَ مُسْرِعَهْ»(١)

٣١٢ ـ بِما مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ   ذا النَّصْبُ لا بالواوِ في القَوْلِ الأحَقْ(٢)

المفعولُ معه: هو الاسمُ(3) المنتَصِبُ بعدَ واوٍ بمعنى «مَعَ».

والناصبُ له ما تقدَّمه من الفعل أو شِبْهِهِ.

فمثالُ الفعل: «سِيري والطَّريقَ مُسرِعَة» أي: سيري مع الطَّريقِ، فـ«الطريقَ» منصوبٌ بـ«سيري».

= **الرابع**: ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان، نحو: «أحقًّا» في قول الشاعر:

أحقًّا عِبادَ الله أنْ لَستُ صادِرًا   وَلَا وَارِدًا إلَّا عَلَيَّ رَقِيبُ

وفي نحو قول الآخر:

أحَقًّا أنَّ جِيرتَنا استقلُّوا   فَنِيَّتُنا ونِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

وفي نحو قول الآخر:

أحَقًّا بَنِي أبنَاءِ سَلمَى بنِ جَندَلٍ   تَهَدُّدُكُمْ إيَّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ

وفي نحو قول الآخر:

أحَقًّا أنَّ أخطَلَكُمْ هَجَانِي

(١) «**ينصب**» فعل مضارع مبني للمجهول «**تالي**» نائب فاعل ينصب، وتالي مضاف، و«**الواو**» مضاف إليه «**مفعولاً**» حال من نائب الفاعل «**معه**» مع: ظرف متعلق بقوله: «مفعولاً» ومع مضاف، والضمير مضاف إليه «**في نحو**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن في نحو «**سيري**» فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة في محل جر بإضافة نحو إليها «**والطريق**» مفعول معه «**مسرعة**» حال من ياء المخاطبة في قوله: «سيري».

(٢) «**بما**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**من الفعل**» جار ومجرور متعلق بقوله: سبق، الآتي «**وشبهه**» الواو عاطفة، وشبه: معطوف على الفعل، وشبه مضاف، والضمير مضاف إليه «**سبق**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا بالباء «**ذا**» اسم إشارة مبتدأ مؤخر «**النصب**» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «**لا**» حرف عطف «**بالواو**» جار ومجرور معطوف على بما «**في القول**» جار ومجرور متعلق بقوله: النصب، السابق «**الأحق**» نعت للقول.

(3) لو زاد «الفضلة» لكان أدقّ.

ومثالُ شِبْهِ الفعلِ: «زيد سائرٌ والطريقَ»، و«أعجبني سَيْرُكَ والطَّريقَ» فالطريق: منصوبٌ بـ«سائر» و«سيرك»(1).

وزَعَمَ قومٌ أنَّ الناصبَ للمفعول مَعَه الواوُ(2)، وهو غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ كلَّ حرفٍ اخْتَصَّ بالاسم ولم يكنْ كالجزءِ منه، لم يعمل إلا الجرَّ، كحروف الجرِّ، وإنما قيل: «ولم يكنْ كالجُزءِ منه» احترازاً من الألف واللَّام، فإنَّها اختصَّتْ بالاسمِ ولم تعملْ فيه شيئاً؛ لكونها كالجزء منه، بدليل تخطِّي العامل لها، نحو: «مَرَرْتُ بالغُلامِ».

وَيُستفادُ من قول المصنِّفِ في نحو: «سيري والطَّريقَ مسرعَةً» أنَّ المفعولَ مَعَه مَقيسٌ فيما كانَ مِثْلَ ذلك، وهو: كلُّ اسمٍ وقعَ بعدَ واوٍ بمعنى مَعَ، وتقدَّمه فعلٌ أو شبهُهُ، و[هذا] هو الصحيح من قول النَّحويين(٣).

---

(1) يعمل عمل الفعل في هذا المقام اسم الفاعل، والمصدر كما مثّل الشارح، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، لا الصفة المشبهة و«أفعَل» التفضيل.

(2) وهو مذهب عبد القاهر الجرجاني رحمه الله.

وقال الشيخ الملوي في «حاشيته» على «شرح المكودي على الألفية» ص١٣٠: «الأحق» ليس على بابه، بل هو بمعنى الحق؛ لأن مقابله باطل لا حقّ، قيل: عبّر بالأحقّ تأدُّباً مع عبد القاهر؛ لأنه أحد الأربعة المدوّنين الأوّلين: أولهم سيدنا علي رضي الله عنه فإنه سببٌ في تدوين النحو، الثاني: سيدنا الشافعي رضي الله عنه دوّن الأصول، الثالث: الخليل دوّن العروض، الرابع: عبد القاهر دوّن المعانيَ والبيان. ا.هـ.

وثمة قولٌ ثالث للزجّاج: إن ناصبَهُ فعلٌ مُضمَرٌ.

ورابعٌ قاله الكوفيون: ناصبُهُ مخالفةُ ما بعد الواو لِما قبلَها.

ينظر: «أوضح المسالك» ٢/ ١٦٨، و«البهجة» ص١٧٩، و«المساعد» ١/ ٥٤٠، و«شرح الأشموني» ٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٣) يريد الشارح بالمماثلة في قوله: «مقيس فيما كان مثل ذلك.. إلخ» المشابهة فيما ذكر، وفي كون الاسم الذي بعد الواو مما لا يصح عطفه على ما قبل الواو.

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة، فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه ولم يصح عطفه على ما قبله، فإنه يكون مفعولاً معه. وذهب ابن جِنّي إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولاً معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنه قد ورد عنهم فيما لا يحصى من الشواهد نثرًا ونظمًا، وقولهم: سرتُ والطريقَ، واستوى الماءُ والخشبةَ ـ بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة في مستوى واحد ـ من غير ضرورة ولا ملجِئ ما يقطع بذلك.

وكذلك يُفهمُ من قوله: «**بما منَ الفِعْل وشِبْهه سَبَق**» أنَّ عاملَه لا بُدَّ أنْ يتقدَّمَ عليه، فلا تقول: «والنِّيْلَ سِرْتُ» وهذا باتفاق، وأمَّا تَقَدُّمه على مُصاحبِه ـ نحوُ: «سارَ والنِّيلَ زيدٌ» ـ ففيه خلافٌ، والصحيحُ مَنْعُه(١).

٣١٣ ـ وَبَعْدَ «ما» اسْتِفْهامٍ اوْ «كَيْفَ» نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ(٢)

حَقُّ المفعولِ [مَعَه] أنْ يَسبِقَه فعلٌ أو شِبْهُه، كما تقدَّمَ تمثيلُه، وسُمِعَ مِنْ كَلامِ العرَبِ(3)

---

(١) اختلف النحاة في تقديم المفعول معه على مصاحبه: أيجوز أم لا يجوز؟ فذهب ابن جني إلى أن ذلك جائز، والذي يؤخذ من كلامه في كتابه «الخصائص» وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه، فتقول: جاء وزيد عمرو، كما قال الشاعر:

أَلَا يَـا نَـخْـلَـةً مِـن ذَاتِ عِـرْقٍ عَـلَـيْـكِ ورَحْـمَـةُ الله الـسَّـلَامُ

والشيء إذا أشبه الشيءَ أخذ حكمه، وثاني الاستدلالين أنه ورد عن العرب المحتجِّ بكلامهم تقديمُ المفعول معه على مصاحبه، كما في قول يزيد بن الحكم الثقفي من قصيدة يعاتب فيها ابن عمه:

جَـمَـعْـتَ وفُـحْـشًـا غِـيْـبَـةً ونَـمِـيـمَـةً ثَلاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنهَا بِمُرعَوِي

فزعم أن الواو في قوله: «وفحشًا» واو المعية، والاسم بعده منصوب على أنه مفعول معه، ومن ذلك أيضًا قول بعض الفَزاريين، وهو من شعراء «الحماسة»:

أَكْـنِـيـهِ حِـيـنَ أُنَـادِيـهِ لأُكْـرِمَـهُ وَلَا أُلَـقِّـبُـهُ والـسَّـوءَةَ الـلَّـقَـبَـا

فزعم أن الواو في قوله: «والسوءة» واو المعية، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه تقدم على مصاحبه، وهو قوله: «اللقبا» وأصل الكلام عنده: ولا ألقبه اللقبا والسوءة.

وليس ما ذهب إليه ابن جني بسديد، ولا ما استدل به صحيح، أما تشبيه المفعول معه بالمعطوف، فلئن سلَّمنا له شبهه به، لم نسلِّم أن المعطوف يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه، بل كونه تابعًا ينادي بأن ذلك ممتنع، فأما البيت الذي أنشده شاهدًا على تقديم المعطوف، فضرورة أو مؤول، وأما البيتان اللذان أنشدهما على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه، فبعد تسليم صحة الرواية، يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف، وقدَّم المعطوف ضرورة.

(٢) «**وبعد**» ظرف متعلق بقوله: «نصب» الآتي، وبعد مضاف، و«**ما**» قصد لفظه: مضاف إليه، وما مضاف، و«**استفهام**» مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول «**أو**» عاطفة «**كيف**» معطوف على «ما» السابق «**نصب**» فعل ماض «**بفعل**» جار ومجرور متعلق بنصب، وفعل مضاف، و«**كون**» مضاف إليه «**مضمر**» نعت لفعل «**بعض**» فاعل نصب، وبعض مضاف، و«**العرب**» مضاف إليه.

(3) لعلهم بنو هذيل أو بعضهم، يُستأنَسُ لهذا الاستنتاج بما يذكره الشيخ عبد الحميد من بيت أسامة بن الحارث الهذلي، والله أعلم.

نَصْبُه بعدَ «ما» و«كيف» الاستفهاميتَين مِنْ غيرِ أنْ يُلفَظَ بفعلٍ، نحو: «ما أنْتَ وزَيداً؟»(١) و«كيفَ أنْتَ وقَصْعَةً مِنْ ثَريدٍ؟» فخرَّجَهُ النَّحويون على أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مُضْمرٍ مشتَقٍّ مِنَ الكَوْنِ، والتقديرُ: ما تكون وزيداً؟ وكيف تكون وقَصْعَةً من ثَريدٍ؟ فزيداً وقصعةً: منصوبان بـ«تكون» المُضْمرَةِ.

٣١٤ ـ وَالعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلا ضَعْفٍ أَحَقْ ... والنَّصْبُ مُخْتارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ(٢)

---

(١) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي:

مَـا أنـتَ والـسَّـيـرَ فـي مَـتْـلَـفٍ ... يُـبَـرِّحُ بـالـذَّكَـرِ الـضَّـابِـطِ

والشاهد في قوله: «ما أنت والسير؟» حيث نصب «السير» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه في اللفظ فعل، ومن ذلك قول الآخر، وهو من شواهد سيبويه:

أتُـوعِـدُنِـي بِـقَـومِـكَ يـا ابـنَ حَـجْـلٍ ... أُشَـابَـاتٍ يَـخَـالُـون الـعِـبَـادَا

بِـمَـا جَـمَّـعْـتَ مِـنْ حَـضَـنٍ وعَـمْـرٍو ... ومَـا حَـضَـنٌ وعَـمْـرٌو والـجِـيَـادَا

الشاهد في قوله: «وما حضن... والجيادا؟» حيث نصب «الجياد» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه.

ومع ورود ذلك في كلام العرب المحتجِّ به فإنه قليل، والكثير في مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله، كما قال زياد الأعجم:

تُـكَـلِّـفُـنِـي سَـوِيـقَ الـتَّـمـرِ جَـرْمٌ ... وَمَـا جَـرْمٌ وَمَـا ذَاكَ الـسَّـوِيـقُ

وكما قال أوس بن حجر:

عَـدَدْتَ رِجَـالاً مِـن قُـعَـيـنٍ تَـفَـجُّـسًـا ... فمَـا ابنُ لُـبَـيْنَى والتَّـفَـجُّسُ والفَخرُ

وكما قال المخبَّل يهجو الزِّبرقان بن بدر:

يَـا زِبْـرِقَـانُ أخَـا بَـنِـي خَـلَـفٍ ... مَـا أنـتَ وَيْـبَ أبِـيـكَ والـفَـخْـرُ

(٢) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «يمكن» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وجواب الشرط محذوف «بلا ضعف» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، ولا مضاف، وضعف: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية، والجار والمجرور متعلق بيمكن «أحق» خبر المبتدأ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره «والنصب مختار» مبتدأ وخبره «لدى» ظرف متعلق بمختار، ولدى مضاف، و«ضعف» مضاف إليه، وضعف مضاف، و«النسق» مضاف إليه.

٣١٥ ـ والنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ أوِ اعْتَقِدْ إضْمارَ عامِلٍ تُصِبْ(١)

الاسمُ الواقعُ بعد هذه الواوِ إما أنْ يمكنَ عطفُه إلى ما قبلَه أو لا، فإنْ أمكَنَ عَطْفُه، فإما أنْ يكونَ بضَعْفٍ أو بلا ضَعْفٍ.

فإنْ أمكنَ عَطْفُه بلا ضَعْفٍ، فهو أحقُّ من النَّصبِ، نحوُ: «كُنتُ أنا وزيدٌ كالأخوين» فرَفعُ «زَيْدٍ» عطفاً على المضْمَرِ المتَّصلِ أَوْلى من نَصْبِه مفعولاً معه؛ لأنَّ العطفَ ممكنٌ للفَصْلِ، والتَّشريكُ أَوْلى من عدم التَّشريكِ، ومثلُه: «سارَ زيدٌ وعَمْرٌو» فرفعُ «عمرٍو» أوْلى من نَصْبِه.

وإنْ أمكنَ العَطْفُ بضَعْفٍ، فالنَّصبُ على المعيَّةِ أَوْلى من التشريكِ(٢)؛ لسلامَتِهِ مِنَ الضَّعفِ، نحو: «سِرْتُ وزيداً»، فنصبُ «زيدٍ» أوْلى مِنْ رَفْعِهِ، لضَعْفِ العَطْفِ على المضْمَرِ المرفوعِ المتَّصل بلا فاصلٍ.

---

(١) «النصب» مبتدأ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يجز» فعل مضارع فعل الشرط «العطف» فاعل يجز، وجواب الشرط محذوف «يجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «أو اعتقد» أو: عاطفة، اعتقد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إضمار» مفعول به لاعتقد، وإضمار مضاف، و«عامل» مضاف إليه «تصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو اعتقد، ويجوز أن يكون «يجب» جواب الشرط، وتكون جملة الشرط وجوابه ـ على هذا ـ في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) **الضعف الذي لا يتأتى معه العطف إما أن يكون لفظيًا**، أي: عائدًا إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب، **وإما أن يكون معنويًا**. وقد مثَّل الشارح للضعف اللفظي ولم يمثل للضعف المعنوي، أي: الذي يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى، ومن أمثلته قولهم: «لو تركت الناقة وفصيلَها لرضعها» وبيانه أنك لو عطفت الفصيل على الناقة، لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن مجرد تركك إياهما، وليس كذلك، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف: لو تركت الناقة وتركت فصيلها يرضعها ـ تعني يتمكن من رضاعها ـ لرضعها، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيصير به المعنى: لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها، وهذا صحيح مؤدٍّ إلى المقصود؛ لأن المعية يراد بها المعية حسًّا ومعنى، فالتكلف الذي استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذي جعله ضعيفًا، ومثله قول الشاعر:

إذَا أعجَبَتْكَ الدَّهرَ حَالٌ مِن امرئٍ فَدَعهُ وَوَاكِلْ أمرَهُ واللَّيَالِيَا

إذ لو عطف «الليالي» على «أمره» لكنت محتاجًا إلى تقدير: واكل أمره للَّيالي وواكل الليالي لأمره، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه، فلا يحوج إلى شيء.

وإنْ لم يمكنْ عَطْفُهُ تعيَّنَ النَّصبُ على المعيَّة، أو على إضمارِ فعلٍ [يليقُ به]، كقوله: [الرجز]

ش١٦٦ ـ عَلَفْتُها تِبْناً وَماءً بارداً[1]

فماءً: منصوبٌ على المعيَّة، أو على إضمارِ فِعْلٍ يليق به، والتقديرُ: «وسَقَيتُها ماءً بارِداً» وكقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] فقوله: «وشركاءكم» لا يجوز عَطْفُهُ على «أمركم» لأنَّ العطفَ على نيَّةِ تَكرارِ العاملِ، إذْ لا يَصِحُّ أنْ يقالَ: «أجمعتُ شركائي» وإنما يقالُ: «أجمَعْتُ أمري، وجَمَعْتُ شُرَكائي» فشركائي: منصوبٌ على المعية، والتقديرُ ـ والله أعلم ـ فأجمعوا أمرَكم مَعَ شُركائكم، أو منصوبٌ بفعلٍ يَليقُ به، والتقديرُ: «فأجمعوا أمرَكُم، واجْمَعوا شُركاءَكُم».

   

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين، وقد اختلفوا في تتمته، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت، وأن تمامه:

حَتَّى شَتَت هَمَّالَةً عَيناهَا

ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت، ويروي له صدرًا هكذا:

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحلَ عَنهَا وَارِدَا

اللغة: «شتت» يروى في مكانه: «بدت» وهما بمعنى واحد «همَّالةً» اسم مبالغة من هملت العين، إذا انهمرت الدموع.

الإعراب: «**علفتها**» فعل وفاعل ومفعول أول «**تبناً**» مفعول ثان «**وماء**» ظاهره أنه معطوف على ما قبله، وستعرف ما فيه «**بارداً**» صفة للمعطوف الذي هو ماء.

الشاهد فيه: قوله: «وماء» فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله؛ لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال: «علفتها ماء» ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه: إما بالنصب على المعية، وإما على تقدير فعل يعطف على «علفتها» والتقدير: علفتها تبنًا وسقيتها ماء، وإما على أن تضمن «علفتها» معنى «أنلتها» أو «قدمت لها» ونحوِ ذلك ليستقيم الكلام، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة. وسيأتي لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) في مباحث عطف النَّسَق إن شاء الله تعالى.